حول أزمة الزواج

كيف تبحث المشاكل الاجتماعية

للأستاذ س . ق

تتردد على الألسنة منذ سنوات حكاية أزمة الزواج ، وتبذل اقتراحات متناثرة حولها وحول أسبابها وعلاجها فيتناولها بعضهم من الوجهة الأخلاقية ويشير بإلغاء البغاء ومراعاة الحشمة فى الأزياء ورعاية الآداب العامة ومنع الاختلاط ، ويتناولها بعضهم من وجهة شبيهة بالاقتصادية ، فيشير بسن قوانين لتحديد المهور وإلغاء أو تخفيف نفقات الحفلات والجهاز ، ويتناولها بعضهم من الوجهة التأديبية فيشير بفرض ضرائب على العزاب وبذل المعونة للأزواج . . الى آخر هذه الاقتراحات .

والمشاكل الاجتماعية لا تعالج بمثل هذا النحو من الاقتراحات المرتجلة ، ولا يصح تناولها من وجه واحد أو وجوه متقاربة . فميزة المشاكل الاجتماعية أو صعوبتها منشؤها أنها مشاكل معقدة متشابكة متعددة الأسباب كثيرة المنحنيات والالتواءات .

وفى هذا المقال أريد أن أرسم الخطوط الرئيسية لبحث مشكلة كمشكلة أزمة الزواج ، وأن أضع البرنامج الذى يمكن تناولها على أساسه تناولا شاملا سليما دون أن أضع اقتراحات معينة . فوضع الاقتراحات نتيجة لدراسات و إحصاءات هى التى أوجه النظر الى العناية بها فى هذا المقال .

قبل كل شىء يجب أن نحدد معنى " أزمة الزواج " وأبسط تعريف لها : هو وجود عدد كبير من الشبان والشابات فى سن الزواج أو بعدها ، لا يريدون التزاوج ، أو يريدون ولكن تحول بينهم وبينه الحوائل على اختلافها ، أو وجود عدد من الشابات لا يقابله عدد من الشبان فى مجموعة الأمة ، ولا بد أن تكون النسبة فى هذه الحالات كلها مرتفعة حتى يصح أن نقول : إن هناك أزمة .

ومجرد الملاحظة الشخصية لا يكفى للحكم فى هذه المسألة ، فلابد من الإحصاء العام ، قبل أن نتوهم وجود أزمة لا وجود لها ، أو ننفى وجود أزمة حاصلة ، وعلى ضوء الاحصائيات نتبين نوع الأزمة ودرجتها فنحسن العلاج . ويخيل الى أننا نتأثر بالحالة فى بعض المدن فنضخم حجم هذه الأزمة أكبر من حقيقتها ، والاحصاء هو الذى يعصمنا من التوهم والخيال .

ثم يبقى أن نبحث العلاقة بين هذه الأزمة — على فرض وجودها — و بين الحالة الاقتصادية العامة ومستوى الدخل الفردى ، فكثيرا ماتقوم العقبات الاقتصادية وهبوط الدخل دون تحقيق رغبة الكثيرين فى الزواج ولا سيما فى المدن و بين المتعلمين من سكانها خاصة ؛ إذ أن مستوى الحياة فى نظر هؤلاء أعلى ، ومطالبها أكثر ، ونفقات تربية الأبناء فى وسطهم أضخم ، فاذا لم يكن لهم دخل معين أو إذا هبط إيرادهم الفردى أحجموا عن الارتباط العائلى على غير استعداد .

وعند النظر إلى هذه الناحية نحتاج للبحث فى علاقة سنى الدراسة طولا وقصرا بهذا الموضوع لنرى إن كان طول فترة التعليم سببا من أسباب ارتفاع السن قبل الارتباط الزوجى ، وهل يستطاع التوفيق بين الرغبة فى التعجيل بالزواج و بين المحافظة على مستوى علمى خاص . كما نحتاج للبحث فيما إذا كان يستحسن فى هذا المجال الاكثار من التعليم الصناعى والزراعى القصير الأمد ، مما يخرج طبقة من العمال يسدون حاجة السوق ويستطيعون الكسب و بناء الأسر فى سن مبكرة .

ثم لا بد من بحث مسألة نظام التوظف والعمل ، وما إذا كانت أوضاعه الحالية تكفل للشبان موردا ماليا يعينهم على الارتباط العائلى فى فترة قصيرة بعد التحاقهم بالعمل ، وهذا يلمس مسألة الحد الأدنى للابتداء فى المرتبات والأجور : هل تبدأ مرتفعة مع قلة العلاوات ، أم تبدأ منخفضة مع سرعة العلاوات إلى مستوى خاص يكفل الحياة ، وأى الحالتين يساعد على بناء البيوت وتكوين العائلات .

وهنا ترد على الذهن مسألة توظيف الفتيات ، وما إذا كان هذا يساعد على حل الأزمة أو على تفاقمها ، وأحسب أن كل فتاة تعمل فى موضع شاب إنما تغلق بيتا وتهدم أسرة بل تئدها قبل وجودها . فالشاب لو أخذ مكانها لاستطاع أن يتزوج بها أو بأختها . أما هى فلا تستطيع إلا أن تسد باب الرزق على منزل زوجية سائغ فى عالم الآمال .

فإذا فرغنا من الناحية الاقتصادية نظرنا الى الناحية النفسية فى الموضوع . وعندئذ نبحث علاقة الأزمة بالاضطرابات السياسية والحربية والاقتصادية العامة والخاصة . فالزواج استقرار أو طلب للاستقرار ، وهو الاضطلاع بتبعة والإقبال على بناء . و لملاحظ أن الاضطرابات العامة كحالة الحرب التى نحن فيها تعمل فى اتجاهين متواريين فى هذه المسألة : فهى تدعو الى الخوف والاحجام عن الابتداء بتبعات جديدة ، فتعمل من هنا على تعويق خطوات الزوج ، وهى من الناحية الأخرى تلهب غرائز الأمم المعرضة للفناء أو النقص لتتدارك هذا الخطر بالتزوج والتوالد ، وكذلك تحفز الكثيرين لاغتنام الأيام التى لا يدرون كم بقى لهم منها كى يستمتعوا فيها بحياة زوجية سعيدة ، كما أن الحياة المضطربة فى الخارج قد

تحفزهم — تحت إرهاق الحضارة — إلى طلب مأمن مستقر يأوون إليه وهو بيت الزوجية الرتيب ، ومن هنا تعمل الاضطرابات على حث خطوات الزواج ، ولا بد لأى باحث اجتماعى أن يتبين أولا أثر هذه الحالة فى المجتمع الذى يريد دراسته ويرى أى الخطين متوازيين أسرع تحركا وأطول امتدادا .

والحالة الخلقية عامل يصعب الاستهانة به ، فحينما يسود الانحلال الخلق بين الجنسين وتتحكم الأنانية ، وتنهار الطبائع المشرقة التى تميل فى حالة السلامة إلى الانشاء والبناء وتهرب فى حالة المرض من الجهد وتنفر من التبعات ، حينئذ تتفاقم أزمة الزواج وتفشو وسائل الإرواء الغريزى المنحلة ، لأن الحياة نفسها تفقد قيمتها وتهبط منزلتها فى نفوس الأحياء . وارتفاع المستوى الخلق والنفسى عامة يشجعه الإقبال على الحياة المنتظمة الراقية فى البيوت العفيفة .

فلا بد من دراسة هذا الجانب بلا تحيز ولا تطير . وفى أثناء هذه الدراسة يفيد الباحث أن يعلم الكثير عن عدد البيوت التى تحطمت بالطلاق أو غير الطلاق ، وأن يفحص عن أسباب تحطمها . كما تفيده المعرفة الحقيقية لكل ما يتعلق بالبغاء البشرى بجميع درجاته والطبقات التى تزاوله من الجنسين . أما البغاء العلنى فلا أرى له كبير خطر فى هذا الموضوع . فالمعروف أن أحط الطبقات هى التى تزاوله ، وأنه لا يفضى فى النهاية عن الزواج ولا يصد من يريد بناء الأسرة عن بنائها . وهو أقرب إلى أن يكون عرضا من أن يدخل فى الجانب الأخلاق فى الحياة . وإن كان هو فى ذاته وصمة إنسانية ينبغى محوها ، ولكن بعد سد منابعه التى تقذف بالبغايا دون الاقتصار على سد مصابه وحدها بإغلاق المواخير .

ولا أحاول أن أنكر الأثر النفسى للغلاء فى المهور ونفقات الزواج والحياة الزوجية فضلا على الأثر الاقتصادى — ولكنى لا أميل إلى المبالغة فى تضخيم هذا الأثر ، فتلك المغالاة نفسها عرض من أعراض حالة نفسية خاطئة . وهى بتقويم الحياة بمظاهرها لا بحقائقها ، وهى حالة تتفشى فى عهود الانحلال النفسى وتختفى فى عهود التماسك والقوة .

والبحث فى هذه الحالة ينبغى أن يتناول حقائقها العميقة لا أعراضها الظاهرة . وأن يتناولها فى معرضها النفسى العام لا فى حيزها الذاتى الضيق . فحين تصحح مقاييس الحياة عامة بالتربية الصحيحة تحط قيمة المظاهر التى يحرص الكثيرون عليها وتبرز قيمة الحقائق التى لا يلتفتون إليها وتصبح سلامة الطباع وقوة الأخلاق وتوافق الأمزجة والتعاون بين الزوج والزوجة أهم من المهور والجهاز ومن الحفلات والنفقات .

وكل ما تقدم إنما هو نظرة إلى الموضوع من أحد جوانبه الكثيرة . فيبقى مثلا أن نسأل أنفسنا :

هل يحسن بنا أن نشجع الزواج ، أى أن نكثر من النسل ونزيد من التعداد بمختلف وسائل التشجيع و بمكافحة عوامل الإحجام ، قبل أن نتخذ خطوات اقتصادية — وربما سياسية — معينة ؟

لقد تزايد عدد السكان فى مصر فى خلال الأربعين عاما الأخيرة بمعدل ٦٦ فى المائة تقريبا أى الثلثين ، و إذا استمرت نسبة الزيادة مطردة فسيبلغ التعداد فى سنة ١٩٥٧ نحو عشرين مليونا من السكان . ولكن زيادة مساحة الأراضى المنزرعة لم تزد فى الفترة التى حددناها إلا بنحو ٢٥ ٪ ولا ينتظر أن تزيد فى العشرين سنة القادمة إلا بمعدل نحو ١٥ ٪ على أحسن تقدير.

وقد كان من آثار زيادة نسبة المواليد عن نسبة زيادة الأرض المنزرعة هبوط شديد فى متوسط الدخل ، معناه الهبوط فى مستوى المعيشة ، الذى يتبعه حتما انتشار الأمراض وضعف الصحة العامة ، كما تتبعه زيادة عدد الجرائم و بخاصة جرائم السرقة والسلب والنهب ، وجرائم القتل فى بعض الأحيان ومعنى هذا كله هبوط المستوى الاجتماعى العام .

نعم إن النهضة الصناعية عوضت شيئا من تناقص نصيب الفرد من الغلة الزراعية ، ولكنها لم تسد إلا جانبا صغيرا نسبيا من هذا التناقص ، ولا ينتظر لأسباب كثيرة أن تتغير هذه الحال كثيرا فى المستقبل القريب .

فهل يحسن بإزاء هذه الحالة أن نعمل على قلة النسل ؟ وما الوسيلة التى نختارها ؟ أتكون أزمة الزواج حلا تختاره الطبيعة لتحقيق هذه الغاية ، أم نتدخل نحن بوسائلنا الصناعية للحيلولة دون تضخم السكان ، أم نفكر فى وسائل أخرى تكافئ الزيادة المنتظرة ؟

يرى الدكتور "كيلاند" مدير قسم الخدمة الاجتماعية فى الجامعة الأمريكية فى بحث قيم له عن "مشروع لتنظيم السكان" ، فى مصر نشر بالمقتطف أن من الضرورى كإحدى وسائل التنظيم الكثيرة التى ذكرها العمل على تحديد النسل (أولا) برفع مستوى تفكير الجمهور المصرى فيما يختص بالتوالد والغرض منه والظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة . و(ثانيا) بإنشاء مستشفيات لإرشاد الجمهور إلى وسائل منع الحمل . و (ثالثا) بسن القوانين تدريجيا لمنع توالد غير الصالحين من الأشخاص الذين هم عالة على المجتمع .

و يرى أن موارد مصر الذاتية لا تتسع إلا لاثنى عشر مليونا من السكان كى يعيشوا عيشة معقولة . وأن كل زيادة على هذا العدد إنما تأتى على حساب مستوى المعيشة ، وذلك يجب العمل السريع على تخفيض عدد السكان فى المستقبل بدلا من الزيادة المطردة المنتظرة.

و يكتب الأستاذ عبد المجيد نافع عضو مجلس النواب المصرى فى مجلة الشؤون الاجتماعية مقالا عنوانه " الدعوة إلى تحديد النسل جريمة قومية لا ضرورة اجتماعية " تمكن معرفة محتوياته من عنوانه !

وهـذا الرأى وذاك لا بد من استعراضهما عنـد البحث فى أزمة الزواج ، وعلى ضوء الاعتبارات المختلفة نستطيع أن نحـدد موقفنا من مشكلة النسل التى تمت بصلة وثيقة إلى موضوع الزواج .

وهنا تعرض للباحث مسـألة أخرى ، وهى أن الأزمة إن وجدت فإنما توجد غالبا بين الطبقات المثقفة التى تحسب للحياة حسابها وتريد لأبنائها مستوى خاصا وتخشى ألا توفر لهؤلاء الأبناء ذلك المستوى فتفرق من الزواج كارهة ، أما الطبقات الجاهلة الفقيرة فهى ماضية فى الزواج و لتناسل تستجيب لداعى الغريزة ، ثم لدواع اقتصادية تجعل انولد رأس مال لأبيه ،لأنه يعمل و يأتى بإيراد مهما صغر فهو زيادة ضرورية فى الدخل .

ومعنى هذا أن العناصر الممتـازة تتناقص وتضمحل ، والعناصر المنحطة تتكاثر وتنمو ، وفى هذا خطر على مستوى الأمة الاجتماعى والعقلى والصحى يجب الانتباه إليه عند التفكير فى المسألة بوجه عام .

فهل يحسن والحالة هذه أن نعمل على تحديد النسل فى الطبقات المنحطة ، وعلى تكثيره فى الطبقات الممتـازة ؛ وهل نملك وسائل التحديد والتكثير ؟

هذه مسائل تستحق النظر فى أثناء البحث المفروض .

ثم إن الحـديث عن ضيق الرقعة المصرية بالقياس إلى تكاثر السكان يثير التسـاؤل عما إذا كان يمكن إيجاد منافذ للهجرة ، وأقرب هذه لمنافذ هو السودان شطر الوادى الأعلى ، وهـذا يقتضى بحوثا سياسية واقتصادية لا يحسن إغفالها عند بحث أزمة الزواج ومشاكل التعداد .

* * *

هـذه أظهر مواد البرنامج الذى نختاره لبحث هـذه الأزمة — على فرض وجودها — ووراءها مواد أخرى تتفرع عنها ولا تتجاوزها ،والفحص عن هذه المواد وتحقيقها لا يكون ارتجالا ولا يوكل للنزعات والآراء المختلفة ، ولكن يجب أن يوكل إلى الحقائق الإحصائية ، و إلى الأرقام والتقديرات المضبوطة .

و يمكن أن تشكل لجنة عامة تنقسم إلى لجان فرعية تتولى كل منها مادة من هذه المواد التى استعرضناها ثم تصفى هذه اللجان بحوثها وتوازن بينها مجتمعة ، وترى ما تستطيعه الدولة وما لا تستطيعه منها ، ولكى أبرز هذه المواد خالصة أخصها فى النقط التالية :

(١) هل توجد أزمة زواج ؟ وما هو مداها ؟ وفى أى الأوساط ترتفع أو تنخفض نسبتها ؟

(٢) ما العلاقة بين هـذه الأزمة و بين الحالة الاقتصادية بوجه عام ومستوى الدخل الفردى بوجه خاص ؟

(٣) ما مدى الارتباط بين الأزمة و بين سن التعليم ونوع الدراسة ؟

(٤) هل لنظم التوظف والعمل أثر فى إحداث الأزمة من الوجهة الاقتصادية والعملية ؟

(٥) ترى بماذا توظف الفتيات على شدة اختلافها ؟

(٦) إلى أى حد تؤثر الاضطرابات النفسية سواء بسبب الاقتصاد أو الحرب أو الأخلاق فى الإعراض عن تكوين أسر جديدة ؟

(٧) هل عوامل الهدم فى هذه الأسر أوفر أو أقل من عوامل البناء ، وما أثر التربية المدرسية والمنزلية فى تعديل هذه الحالة وما وسائل هذه التربية ، وهل يحسن أن يتدخل التشريع فيها ؟

(٨) هل من مصلحة المجتمع المصرى أن يشجع التزاوج والتناسل أم أن يحدد النسل ، وما الوسائل التى يحسن اتباعها ؟

(٩) ما مدى مقدرة الدولة على ضمان زيادة الدخل القومى بنسبة زيادة التعداد ؟

(١٠) هل نملك منافذ للهجرة وهل نستطيع توفير وسائلها المادية ؟

وقبل أن تبحث هـذه المواد بحثا مستفيضا يحسن إرجاء الاقتراحات المرتجلة المتأثرة بملاحظات شخصية أو نزعات فكرية ، فالمجتمع هو الحياة ، والحياة أعقد ما واجه الجنس البشرى من المشكلات .

س . ق